رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه لـ الاولى للاعمال:

الحكومة مطالبة بالتركيز على الاصلاح المالي والاداري

اكثر من مرة، وضع المصرفيون ثقتهم في خزانة الثقة والحق والاستقامة والعلم والجدية.

اكثر من مرة، ازاح المصرفيون الكرسي الى الوراء ثم اعادوها الى الامام ليجلس عليها في اكثر من ولاية الدكتور جوزف طربيه رئيسا لجمعية المصارف اللبنانية.

هذا خيارهم، والخيار سليم وصحيح، لانهم ادرى الناس بأهل بيتهم المالي الذي اعطى سمعة عالمية طيبة للمصارف اللبنانية وتعاملاتها الادارية والمالية داخل الوطن وعبر الحدود.

الدكتور طربيه، اثبت انه رجل المصلحة العامة المترفعة عن الميل والهوى الشخصي. كما اعطى البرهان تلو البرهان على ايمانه العميق بقدرة وطنه وطاقات ابنائه على الوقوف بوجه العاتيات والنوائب من اين اتت، وحيثما اتت، وفي أي وقت اتت، فهو الثقة بالذات وبالآخرين والصلابة في الموقف الحق حتى ولو كلف الى حين الخسائر من معنوية ومادية، الا انه ولا شك هو المنتصر بالنهاية عملاً بقول الكتاب المقدس «اعرفوا الحق والحق يحرركم».

الدكتور جوزف طربيه مرات رئيساً لجمعية المصارف ولاتحاد المصارف العربية والرابطة المارونية، ومثل هذه الرئاسة لا مراد لها عملياً ومعنوياً الا المسؤولية، والمسؤولية هنا مسؤوليات، واحدة لارضاء الوطن، وواحدة لارضاء الذات، وواحدة لارضاء الله في التوجه الخيّر، فإن سقطت واحدة سقطت كلها لانها متداخلة ومتراصة كالعقد المتين ويجمعها خيط واحد هو المال، والمال شيطان رجيم اذا عبدناه، اما اذا طوعناه لفعل الخير تعم السعادة بين الناس، وهذا دأب الدكتور الرئيس.

عصام شلهوب

«الاولى للاعمال» حملت الى الدكتور طربيه جملة من الاسئلة حول الوضع المالي والمصرفي «وكانت الاجوبة الآتية:

• معارضة السلسلة

ما هو سبب معارضتكم لقرار الحكومة باقرار سلسلة الرتب والرواتب، وما هي الحلول البديلة في في ظل التصعيد الحاصل من قبل هيئة التنسيق النقابية ورابطة موظفي الادارات والمؤسسات العامة ؟ وهل صحيح ان اقرار السلسلة سيزيد الضغط على العملة الوطنية، ويرفع التضخم ؟

■ في المبدأ ، نحن لا نتدخل في أي توجهات أو قرارات تتخذها الحكومة بما يخص موظفي القطاع العام الذين يمثلون الجهاز البشري للدولة في كل المؤسسات والأجهزة ، انما ما يعنينا مباشرة هو الوضع المالي للدولة والدين العام لأسباب جوهرية عديدة . فالقطاع العام والخاص شريكان متحدان في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي ، ويتأثران معا بأحوالهما نموا وانكماشا ، كما ان المصارف هي الممول الرئيسي للدولة وتحمل جزءا كبيرا من ديونها بالليرة اللبنانية وبالدولار الاميركي ، ولها أن تقيم الملاءة المالية لعميلها وفقا لخصوصياته تماما كما تفعل مع أي عميل عادي .

وفقا لهذه المعادلة نحن لم نرفض موضوع السلسلة ولم نكن معنيين بالمفاوضات التي جرت بين الحكومة والنقابات ، لكن مقاربتنا لهذا الموضوع بدأت من نتائجه المالية بعدما تبين انه سيلقي أعباء اضافية مرتفعة قيمة وتأثيرا على الموازنة العامة الواقعة أصلا في عجز صريح يتم تمويله سنويا من قبل المصارف والبنك المركزي عبر الاكتتاب في سندات الخزينة .

لدينا مجموعة اسئلة طرحناها على الحكومة ، وما زلنا ننتظر أجوبة شافية لها ، وأبرزها :

– من أين ستأتي الحكومة بالمال لتغطية الانفاق المطلوب ، فيما القاعدة السائدة والصحيحة ان لا انفاقا اضافيا بدون موارد اضافية مقابلة ؟

– هل يمكن طرح ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب موجودة في ظل تراجع النمو الاقتصادي من متوسط 9 في المئة الى أقل من 2 في المئة ؟

المصارف لم تعد متحمسة لاستقطاب الودائع، نتيجة العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازناتها

هل يمكن طرح ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب موجودة في ظل تراجع النمو الاقتصادي من متوسط 9 الى 2 % ؟

– كيف ستحقق الخزينة الواردات المرصودة في الموازنة أصلا في ظل سوء أوضاع السياحة والتجارة وتراجع الانفاق الاستهلاكي وجمود العقارات والتراجع النسبي لأداء القطاع المالي والمصرفي ، فيما أزمات المنطقة تلقي بانعكاسات سلبية على أغلب القطاعات الانتاجية ؟

– من يضمن كبح التضخم المتوقع ، ومن يضمن عدم تأثر الاستقرار النقدي بعد ضخ كتلة نقدية بالليرة بهذا الحجم ؟

– هل يمكن زيادة الضريبة على فوائد الودائع ، فيما تقوم المصارف بجهود مضاعفة لجذب ودائع جديدة تمكنها من تلبية الحاجات المالية للقطاعين العام والخاص على السواء ؟

جوابا لكل هذه الاسئلة ، نحن نعتقد ان السبيل الوحيد الفعال الذي يتوجب على اي حكومة سلوكه يجب أن يركز على الاصلاح المالي والاداري ووقف الهدر واعادة هيكلة الموارد العامة لجهة التنويع وتوسيع دائرة المكلفين وادارة الدين العام بما يضمن عدم عودته للارتفاع قياسا الى الناتج المحلي . ونحن نعتبر ان زيادة الأعباء الضريبية تصيب الإقتصاد بأضرار مباشرة وغير مباشرة ويمكن أن تساهم في زيادة انكماشه فيما الهدف الاستراتيجي لأي خطط نهوض وانقاذ هو تكبير حجم الاقتصاد عبر منح مزيد من الحوافز الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة اكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد . وهذا ما يساهم في أحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو– إقتصادية القائمة.

• المفاوضات مع اتحاد الموظفين

• اين وصلت المفاوضات بين جميعة المصارف واتحاد نقابات الموظفين بشأن العقد الجماعي ؟

■ كجمعية مصارف موقفنا صريح وواضح : نريد عقداً يزيد الإنتاجية ولا يعيقها، أي بكلفة قابلة للإحتمال من قبل كل فئات المصارف.. وأياً تكن نتيجة المفاوضات، فليطمئن موظفونا الى أننا سنحافظ على المجموعة الواسعة من التقديمات والعطاءات التي نعتبرها حقوقاً مكتسبة لهم بعقد أو بدون عقد. لذا ، لا نحبذ الافاضةً في تناول هذا الموضوع اعلاميا ، لكننا نستطيع التأكيد بأن ادارات المصارف حريصة تماما على مواردها البشرية ، وهي

تتعامل معهم كشركاء لا كموظفين ، وتسعى الى حماية مكتسباتهم وتعزيزها ضمن الامكانات المتاحة وبما لا يؤثر سلبا على الكفاءة المالية للمصرف الأمر الذي يعود للانعكاس عليهم .
ونحن الآن في مرحلة وساطة حول امور محددة تتولاها وزارة العمل ، ونقابل بايجابية كل خطوة متقدمة يقدم عليها اتحاد الموظفين . ونامل أن نصل الى صيغة كاملة متكاملة قريبا .

• زيارات الاميركيين

• هل صحيح ان الوفد الاميركي قد حذر المصارف اللبنانية من ان اي اختراق ايراني او سوري سيتم ، سيلاحق القطاع المصرفي برمته؟

■ لا تخرج زيارات الموفدين الاميركيين الى لبنان عن اطار المهمات التي تقوم بها السلطات المالية الاميركية في العالم والمنطقة لمتابعة الاجراءات المتخذة لتنفيذ العقوبات الصادرة في حق أشخاص ومؤسسات في سوريا وايران وغيرها . كذلك فان جانبا من الجولات يتناول موضوع القانون الضريبي الأميركي الجديد الخاص بالاميركيين خارج الولايات المتحدة.
وحقيقة الأمر ان الموفدين الاميركيين لم يأتوا الى جمعية المصارف لبنان بأية تحذيرات معينة بل عرضوا كالعادة سياسة بلدهم المطبقة بشأن العقوبات، والتي تتساوى فيها المصارف الاميركية مع النظام المصرفي العالمي، وتداولوا معنا في جلسات شاركت فيها معظم المصارف حول الإجراءات المطبقة في لبنان، ونحن توافقنا على أن تكون لغة الحوار هي السائدة، بما يطمئن المودعين في مصارف لبنان والمتعاملين معهما.
ان إرادة مصارفنا وقرار السلطات النقدية تتميزان بالوعي للمجريات الدولية وكفاءة التعامل معها، ويصبان معا في هدف استراتيجي يرمي للحفاظ على انفتاح السوق المصرفية اللبنانية على العالم وحماية أموال المودعين والمستثمرين في القطاع وصوناً لسمعته . وتركز إداراتنا على مواصلة اعتماد المعايير الدولية في المجالات كافة، ومنها بوجه خاص ما يعود الى مكافحة

لم نعارض سلسلة الرتب بل سألنا كيف سيتم تمويلها

تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأخيرا وليس آخراً ، التزام العقوبات الدولية.
وقد جاء تعميم مصرف لبنان رقم 126 ليوفر أخيراً تغطيةً قانونية وافية لما سبق ومارسته مصارفنا بقرار ذاتي على هذا الصعيد. وسنكمل من موقعنا في رئاسة الجمعية الاتصالات الدولية الضرورية لتوضيح موقفنا ولتحصين قطاعنا. وهذا التوجهُ الواثق يجعلنا ننظر الى المستقبل بثقة. وليس صدفةً بل بحصيلة هذه الجهود، لم يُدرج اسم لبنان على لائحة الـ GAFI للدول الأربعين التي تعاني من نواقص في تطبيق معايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وندعو كذلك في هذا الإطار السلطة التشريعية الى أن تسارع الى استكمال مناقشةٍ وإقرار مشاريع القوانين التي تعود أولاً الى تنظيم تبادل المعلومات الضريبية مع الدول، وثانياً الى تنظيم التصريح عن نقل المبالغ النقدية عبر الحدود، كما ندعوها أخيراً الى أن تعدّل جذرياً القانون رقم 318 لجهة توسيع نطاق الجرائم المالية وتعريفها.
اما بالنسبة للقانون الضريبي ، فان مصرف لبنان يتابع ، بالتنسيق مع جمعية المصارف بحث سبل تطبيق هذا القانون وانعكاساته . وقد صدر عن مصرف لبنان تعميم يرمي الى ضرورة جهوزية المصارف اللبنانية داخلياً للتطبيق، مما يدفع بالمصارف اللبنانية إلى مباشرة تحضيراتها التمهيدية لتطبيق القانون.

• الى اي حد تأثر القطاع المصرفي اللبناني جراء الاحداث في سوريا ، خصوصاً ان هناك من مصارف لبنانية تعمل داخل الاراضي وتعرضت لخسارة كبيرة؟

■ الوضع الاقتصادي في سوريا هو وضع متراجع ومؤثر بشكل أو بآخر على اقتصادات المنطقة ، وبالأخص الدول المجاورة ومنها لبنان الذي يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة وتاريخية متشابكة ومتداخلة مع الاقتصاد السوري ، فيما تشكل الأراضي السورية المنفذ البري التجاري الوحيد للبنان من والى الدول العربية ، والمعبر البري الوحيد أيضا للوافدين والسياح .
ومن الطبيعي ان تتأثر المصارف في سوريا بالاقتصاد الذي تعمل من خلاله ، كما انه من الطبيعي أن تتراجع أعمالها. فمنذ بداية الأحداث تغير وجه الاقتصاد السوري لجهة الانكماش الذي أصاب الودائع المصرفية بطريقة تلقائية، والمصارف عينها لم تعد متحمسة لاستقطاب الودائع، نتيجة العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازنات المصارف التي تضطر إلى دفع الفوائد على تلك الودائع، في حين أن إمكانات توظيف الودائع أصبحت نادرة أو معدومة، وهذا ما أدى إلى تقليص المصارف في الأشهر الأخيرة أعمالها وميزانياتها على نحو كبير جدا.
لكن هذا الواقع لا يعني بأي حال وجود أي خطر جدي على المصارف في لبنان . فكل المصارف اللبنانية العاملة في سوريا حجزت مؤونات كافية يزيد مجموعها عن 400 مليون دولار لمقابلة احتمالات التعثر الائتماني لمحافظها في السوق السورية، كما أن ميزانيات المصارف اللبنانية العاملة في سوريا تمثل نسبة ضئيلة من موجودات المصارف الأم في لبنان .